# قرار رقم ( ٥١١ ) لسنة ٢٠٢١

## بتاريخ ٦ / ٤/ ٢٠٢١

## بشأن إعادة قيد وسيط تأمين

نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية ،

بعد الإطلاع علي القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة علي التأمين في مصر ولائحته التنفيذية .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية،

وعلى قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٩ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل جمهورية مصر العربية وتعديلاته 0

وعلى قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ٢٠١٧/١١/٧ بتحديد اختصاصات السيد الاستاذ المستشار رضا عبد المعطى - نائب رئيس الهيئة .

وعلى مذكرة قطاع التأسيس والترخيص ورقابة المهنيين المعدة فى هذا الشأن.

" قـــــرر "

مادة أولى: يعاد قيد اسم وسيط التأمين الاتى أسمه فيما بعد بسجل وسطاء التأمين كوسيط تأمين ضمن الجهاز الانتاجى بالشركة التالية وفقاً لأحكام المادتين (٧٣) ، (٧٤) مكرراً من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ، وبنفس رقم قيده السابق وذلك لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار :-

| م | اســـــم الوسيـــط | الرقـم | الشركـــة | الرقـم القومـى |
|---|---|---|---|---|
| ١٠ | ريم وحيد محمود حلمى | ٣٩٢٣٧ | المصرية الإماراتية لتأمينات الحياة التكافلى | ٢٨٨٠٨١٠٠١٠٠٤٠٤ |

مادة ثانية : على الادارات المختصة تنفيذ هذا القرار كلاً فيما يخصه .

عادة ابراهيم

نـــائب
رئيـــس الهيئـــة
المستشار / رضا عبد المعطى